Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ظهور الدجّال، وما يصحبه من فتنة، ونزول المسيح عيسى بن مريم وقتله للدجّال. وقد بلغت هذه الأحاديث درجة التواتر، كما بيَّن ذلك العلماء المتخصصون[1].

فمَن أنكرها لا يُحكم بكفره، لأن الأمر ليس من العقائد المعلومة بالضرورة. وإن كان ذلك ضربًا من الابتداع، والشرود عن منهج السّلَف، وطريق أهل السُنَّة.

ودون ذلك بيقين أحاديث المهدي، فإنها لا تبلغ هذا المبلغ، وليس في الصحيحين منها شيء صريح، وإن أوصلها بعض علماء الحديث إلى درجة التواتر! وهو ما يمكن التشكيك فيه بسهولة.

وثاني الأمرين: أن تدخل في معترك النزاع: الأحاديث المتعلقة بالصفات، مثل حديث النزول إلى سماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل، وأحاديث الساق والقدم والأصبعين أو الأصابع ونحوها، مما عُرِف الخلاف فيه بين السّلَف والخَلَف، أو بين أهل الإثبات وأهل التأويل.

والذي يدرس الخلاف ويتدبره: يعلم أن موقف الخَلف لا يمس ثبوت الحديث إذا صح سنده، ولا ينكره. لكنه يتمثل في تأويل الحديث وفق أساليب الخطاب العربي بما فيه من مجاز وكناية واستعارة وتمثيل. وسواء أكان هذا صحيحًا أم غير صحيح، فهو أمر خارج عن إثبات العقيدة بالحديث، بل هو يقول: أنا أقرّ بالحديث وأثبت موجبه، ولكن معناه عندي كذا وكذا[2].

محققو الحنابلة مع الجمهور:

وقد وجدت الحنابلة مختلفين في هذه القضية، نظرًا لاختلاف ما روي عن الإمام أحمد بشأنها، وتبين لي أن معظم الأصوليين المحققين في المذهب يميلون إلى أن حديث الآحاد ـ أو خبر الواحد ـ لايفيد اليقين، وبتعبير آخر: لا يقتضي العلم.

---

(١) منها: كتاب «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»، لمحدّث الهند الشيخ أنور الكشميري، بتحقيق وتعليق عبد الفتاح أبي غدة، وقد بلغت الأحاديث الصحيحة والحسنة فيه أربعين، فضلاً عما دونها.

(٢) انظر كتابنا (المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة)، ص ١١٦ ـ ١٢٥، ط وهبة القاهرة.